مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

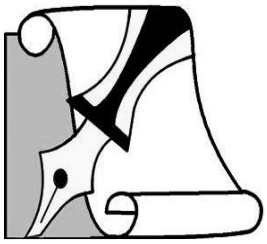

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الانسحابات الإسرائيلية من غزّة تعكس الإخفاقات العسكرية المستمرّة
خلافات داخل الكابينت حول رفح..
والأمريكيون مُتفائلون بنسبة 60 % بشأن صفقة الأسرى

دخلت حرب الإبادة الصهيونية الجماعيّة على الشعب الفلسطيني بغزّة شهرها السابع، وسط قصف عنيف يُخلّف مئات الشهداء والجرحى يومياً، فيما وصلت سياسة التجويع التي ينتهجها الاحتلال بحق الفلسطينيين إلى أقصى درجاتها خلال الأيام الأخيرة.

والحدث الذي بَرَز أخيراً هو استشهاد 3 من أبناء رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة، حازم وأمير ومحمد، وثلاثة من أحفاده، في قصف إسرائيلي استهدف سيّارة بمُخيّم الشاطئ، غربي قطاع غزة؛ فيما أعلنت وزارة الصحّة في غزة (وحتى تاريخ كتابة هذه السطور) ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى 33482 شهيداً و76049 جريحاً منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

أما على الصعيد السياسي، فقد نقلت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية "كان" عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إنّ فرص موافقة "حماس" على المُقترح الأميركي بشأن صفقة تبادل الأسرى "ليست كبيرة"، مؤكّدين أن أحد الخلافات الرئيسية في صفقة التبادل يتعلق بمطلب "إسرائيل" إطلاق سراح 40 مُحتجزاً على قَيْد الحياة من المُسنّين والنساء والمُجنّدات، فيما تقول الحركة إن هذا العدد من المُسنّين والنساء غير موجود لديها. وفي السياق ذاته، تُسيطر الخلافات على الحكومة الفاشية الإسرائيلية بسبب العملية العسكرية المُقرّرة في رفح.

ومن اتّخذ قرار اغتيال أبناء هنيّة؟

حتى الآن يبدو ثابتاً، بحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية، بأنّ عملية الاغتيال التي نَفّذتها طائرة مُسيّرة إسرائيلية، والتي أسفرت عن استشهاد أبناء رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنيّة، حازم وأمير ومحمّد، وأولادهم: منى وآمال وخالد ورزان، تَمّت من دون عِلم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وكذلك وزير الحرب يوآف غالانت.

فالقيادة السياسية المتمثّلة في نتنياهو وغالانت "لم يتم إخطارها بشكل مُسبق" بعملية اغتيال ثلاثة من أبناء هنيّة وأربعة من أحفاده. وكما جرت العادة، يُناقش نتنياهو وغالانت عمليات اغتيال القادة الفلسطينيين رفيعي المستوى والتصديق على اغتيالهم؛ أما اغتيال القادة والعناصر من مستويات أقل، فيتمّ بناءً على قرار الجيش". لهذا لم يُطلب من نتنياهو وغالانت الموافقة على اغتيال أبناء هنيّة الثلاثة، لأن الحديث كان يدور عن فرصة عملياتية رَصَدها الجيش ونَفّذها"، وفق ادّعائها.

من جهتها، أفادت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي بأنّ رئيس أركان الجيش هرتسي هليفي، وكذلك قائد المنطقة الجنوبية في الجيش يارون فينكلمان، "لم يَعْلما باغتيال أبناء وأحفاد هنيّة إلّا بعد تنفيذه"، مُضيفةً أن ضابطاً برتبة عقيد هو من صادق على عملية الاغتيال.

ومع أنّ هيئة البث الإسرائيلية زعمت أن عمليات الاغتيال هذه لا تحتاج موافقة نتنياهو وغالانت، إلّا أنّ مسؤولين في جيش الاحتلال أوضحوا، في حديثهم مع "هآرتس"، أنّ هناك فَرْقاً بين ضربة ضدّ ناشط متوسط المستوى وضربة ضدّ أفراد عائلة أحد كبار مسؤولي حركة حماس الذين يشاركون بشكل مباشر في مفاوضات التوصل إلى صفقة تبادل أسرى. وقال أحد المسؤولين إنّ عملية الاغتيال قد تعيق فُرَص الوصول إلى صفقة مع حركة حماس.

وكيف تَمّت عملية الاغتيال؟

كشفت القناة الإسرائيلية "14" أنّ عملية الاغتيال تمّت بصاروخ أطلقته طائرة مُسيّرة إسرائيلية بناءً على "معلومات دقيقة" قَدّمها جهاز الأمن العام "الشاباك". واعتبرت القناة أن "القضاء على أفراد عائلة هنيّة

يُشكّل حلقة أخرى في سلسلة مُلاحقة إسرائيل لقيادة حماس". وبحسب القناة، "تمّت عملية الاغتيال بعد التعاون بين مركز النيران في القيادة الجنوبية (لجيش الاحتلال)، وسلاح الجو، والشاباك (جهاز الأمن العام)، الذي قدّم المعلومات الدقيقة."

وقد أقَرّ جيش الاحتلال باغتيال 3 من أبناء رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة، زاعماً انتماءهم لكتائب القسّام. وقال الجيش، في بيان نشره عبر حسابه على منصّة إكس، إنّ "طائرة مُسيّرة تابعة لسلاح الجو قَصفت، بتوجيه استخباراتي من الاستخبارات العسكرية (أمان) وجهاز الأمن العام (شاباك)، 3 نشطاء عسكريين تابعين لمنظمة حماس أثناء توجّههم لتنفيذ نشاط إرهابي في منطقة وسط قطاع غزة"؛ وزَعَم أن "العناصر الثلاثة الذين تَعرّضوا للهجوم هم: أمير هنيّة، قائد خليّة في الذراع العسكري لحركة حماس، ومحمد هنيّة، ناشط عسكري في التنظيم، وحازم هنيّة، ناشط عسكري آخر في التنظيم."

بالمقابل، أكّد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، في تصريح له تعليقاً على استشهاد ثلاثة من أبنائه وأربعة من أحفاده في غارة إسرائيلية على مُخيّم الشاطئ شمالي القطاع، إنّ "العدو واهمٌ في أنّ هذا الاستهداف، تَزامناً مع المفاوضات، وقبل ردّ حماس على مُقترح الهدنة، سيَدْفعنا إلى تغيير مواقفنا". وأشار هنيّة في رسالته إلى أن "ما لم يأخذه العدو بالقتل وحرب الإبادة في الميدان لن يأخذه على طاولة المفاوضات".

وما قصّة الخلافات داخل الحكومة الإسرائيلية؟

خلال اجتماع المجلس الوزاري السياسي الأمني الموسّع (الكابينت)، في 9 نيسان الجاري، في أعقاب انسحاب الجيش الإسرائيلي من خان يونس وتأخّر العملية في رفح، دار نقاش ساخن وحاد بين نتنياهو وعدد من وزرائه من جهة، ورئيس الأركان هرتسي هاليفي من جهة أخرى، بشأن تأخّر العملية العسكرية في رفح جنوبي قطاع غزة.

وخلال الاجتماع، تساءل وزير العدل ياريف ليفين: "كيف يمكن أن يتم انسحاب القوات من خان يونس قبْل عيد الفطر؟. وردّ هاليفي: "انتهينا من المناورة هناك. وقد اســـتنفدنا (الأهداف) في الوقت الحالي، ونريد إنعاش القوّات؛ وعلينا الاستعداد لرفح.

ونقلت القناة "12" أنه دَخَل على خط النقاش وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، مُتسائلًا: "لماذا ننتظر؟ يجب أن نكون هناك (في رفح) بالفعل"؛ أما نتنياهو، الواقع تحت سيطرة اليمين المتطرّف في حكومته، فلم يَلْتزم الصـمت، وخاطب رئيس الأركان مُتسـائلاً: "لماذا لم تَعْرضـوا في البداية الدخول إلى الجنوب والشمال؟"

وأجاب هاليفي قائلًا: "فيما يتعلق برفح، أوصـي بعدم الحديث عن توقيت الدخول. بمُجرّد أن يفهم العدو بالضـبط متى وكيف يحدث ذلك، فسـوف يُترجِم ذلك إلى خسـائر في الأرواح (للجنود الإسـرائيليين)، والمزيد من العبوات الناسفة والمنازل المُفخّخة.

من جانبها، قالت وزيرة المواصلات ميري ريغيف: "كان يجب أن نكون في رفح قبل شهر".

هنا تَدخّل الوزير بمجلس الحرب، غادي آيزنكوت، قائلًا: "هناك عضـــو في الكابينت ادّعى أنّني أنا و(الوزير بمجلس الحرب) بيني غانتس، نَمْنع الحملة في رفح؛ وهذا كذب كامل. هناك شخص آخر في الغرفة يمنع ذلك، دون مزيد من التوضيح.

وكان الجيش الإسـرائيلي أعلن أنّ انسـحاب قوّاته من خان يونس يَهْدف إلى إعدادها للقتال في مناطق أخرى، بما في ذلك مدينة رفح.

وليس بعيداً عن ذلك، أكّد نتنياهو، في كلمة مُتَلْفزة بَثّها الحساب الرسمي لمكتبه على منصّة "إكس" في 9 نيسان الجاري، أن جيش بلاده "سيَستكْمل القضاء على كتائب حماس، بما في ذلك في رفح، مُشدّداً على أنه ليس هناك أي قوّة في العالم تستطيع أن توقِفنا.

وأضاف: هناك قوى كثيرة تُحاول القيام بذلك؛ لكن هذا لن يُجدي نفعاً؛ دون مزيد من التفاصيل.

وعلى ذمّة القناة "12"، شـهدت جلسـة "الكابينت" أيضـاً تَوتّراً بين المسـتويين العسكري والسـياسـي حول قضية الصفقة المحتملة مع "حماس" لتَبادل الأسرى.

وقالت الوزيرة ريغيف: "إذا لم يكن هناك خيار سوى إعادة السكّان (الفلسطينيين) إلى الشمال من أجل إعادة المُخْتَطفين أحياء، فيجب القيام بذلك. ففي النهاية، سيعودون.

لكن وزير العدل ليفين أعلن رفضه لعودة سكّان شمالي غزة إلى منازلهم، وقال: أنا أعارض ذلك، فسوف يؤدّي إلى تآكل إنجازات الحرب.

ومُجدداً تدخّلت ريغيف قائلة: يا رئيس الأركان، قُلْتَ في مؤتمر صحافي بمناسبة مرور نصف عام على الحرب، إنّك تَملك الجواب (العسكري) على كلّ قرار يتّخذه المستوى السياسي؛ لذا ستَمْنحنا الجواب؛ يجب ألّا يُطلِقوا النار (من شمال غزة) على سديروت. لدينا طائرات بدون طيّار في الجو؛ لِتَقْضوا عليهم من الجو.

وردّ رئيس الأركان: عندما تَختارون الحلّ سَنَعْرف كيف نُترجم قراراتكم إلى عمل عسكري حازم وصحيح. نَعْرف كيف نرد.

من جهته، قال وزير الأمن القومي المُتطرّف، إيتمار بن غفير، مُتهكّماً: "رأينا كيف تَعْرفون أن تَردّوا؛ بدوره، قال دودي أمسالم، وزير التعاون الإقليمي: يجب ألّا نَتّفق على صفقة على مراحل. نَحتاج إلى صفقة واحدة للجميع."

وردّ رئيس الموساد ديفيد برنيع: في هذا الوقت، من المستحيل إحضارهم (الأسرى الإسرائيليون) جميعاً. هذه صفقة إنسانية مُقابل 40 مختطفاً"، في إشارة للمرحلة الأولى من الصفقة المُتبلورة.

وفيما لم تُعلّق السلطات الإسرائيلية على ما نشرته القناة "12"، لكنّها اشتكت مراراً من "تسريبات مُضرّة" تَخْرج من اجتماعات الحكومة.

إشارة إلى أن مسألة عودة الفلسطينيين إلى شمالي القطاع لطالما شكّلت عائقاً في المفاوضات، إذ تُصرّ تل أبيب على إعادة النساء والأطفال والمُسنّين، فيما تُصرّ "حماس" على إعادة جميع سكّان الشمال؛ غير أنّ تقارير عبرية أفادت أخيراً بإبداء "إسرائيل" "مرونة" في هذه المسألة.

وماذا عن المواقف من تطوّرات صفقة الأسرى؟

فيما لم يصل الردّ الرسمي من يحيى السنوار على الاقتراح الأميركي الذي جَرَت بَلْورتُه في القاهرة، وذلك على الرغم من البيان الصادر عن الحركة، والذي قالت فيه إنها في صَدَد دراسة الاقتراح، على الرغم من كونه لا يستجيب لمَطالبها. وفي غضون ذلك، قَدّر مسؤول أميركي رفيع المستوى أن هناك فرصة 60% للتوصل إلى صفقة تَبادُل أسرى.

ويتركّز المقترح الأميركي على محاولة "إغلاق" موضوع قائمة المخطوفين، في مقابل ضمانات إسرائيلية بتقديم تنازلات مهمّة تتعلق بعودة الغزّيين إلى شمال القطاع. ولقد أيّد أغلب وزراء كابينيت الحرب الاقتراح، بينما عارَضه نتنياهو، وطَلَب من الطاقم المُفاوض عدم إعلان موافقة "إسرائيل" على الاقتراح. وذكرت مصادر رسمية شاركت في المفاوضات، أن الاقتراح يتضمّن عودة الغزيّين غير المُسلّحين إلى شمال القطاع من دون تحديد عددهم. وتحدّثت عن أنّ عدد العائدين إلى شمال القطاع في اليوم سَيَرْتفع إلى 6000 شخص بدلاً من 2000. وتُطالب "إسرائيل" بفَحْص العائدين للتأكّد من أنهم غير مَطلوبين.

كما يَتضمّن الاقتراح دخول 500 شاحنة مساعدات يومياً إلى قطاع غزة، بما في ذلك شمال القطاع. ولهذا، في 9 نيسان الجاري، يَقْترب عدد الشاحنات التي تدخل غزة من هذا الرقم. ووفقاً لمُنسّق أنشطة الحكومة في المناطق [المحتلة]، فقد دَخَلت 419 شاحنة مساعدات غزة، وهو أكبر عدد يدخل القطاع في يوم واحد منذ بدء الحرب.

وقد جاء الاقتراح الأميركي بعد التّخوف الإسرائيلي من أنه إذا جرى إغلاق موضوع عودة السكّان إلى شمال القطاع، فسوف تَنْفجر المحادثات بشأن عدد الأسرى الذين تُطالب "حماس" بالإفراج عنهم في الصفقة؛ وهي ستُطالب بزيادة عدد الأسرى المُتّهمين بعمليات قتل، بينما يتحدّث المُقترح الأميركي عن تحرير 100 مُتّهم بالقَتْل؛ وتُطالب "حماس" بتحرير 150 أسيراً محكوماً عليه بالسجن المؤبّد. وبصورة إجمالية، سيُطلَق سراح 900 أسير فلسطيني في مقابل 40 مخطوفاً إسرائيلياً على قيْد الحياة. أمّا المرحلة الثانية، فستَتضمّن إطلاق سراح كلّ المخطوفين، واستكمال المفاوضات بشأن وقف دائم

لإطلاق النار. ولم يُحدّد عدد الأسرى الفلسطينيين الذين سيُطلَق سراحهم في المرحلة الثانية؛ كما لم يتضمّن الاقتراح انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من القطاع.

كذلك، شمل الاقتراح الأميركي موافقة إسرائيلية على إعادة فتح طريق الرشيد وصلاح الدين، حيث تَتمرْكز قوات للجيش الإسرائيلي على بُعد 500 متر من هذه الطرق الأساسية.

بالموازاة، أكّدت وكالة "رويترز"، نقلاً عن مسؤولين إسرائيليين، في 10 الجاري، أنّ "إسرائيل" وافَقت، خلال جولة المحادثات الأخيرة في مصر حول وقف لإطلاق النار في غزة، على تنازلات تتعلق بعودة الفلسطينيين إلى شمال القطاع، لكنّها تعتقد أن "حماس" لا تُريد التوصل إلى اتفاق، وفق زعمها.

وماذا عن موقف حماس؟

كشفت حركة حماس في 9 نيسان الجاري، أنها تَسلّمت الموقف الإسرائيلي خلال جولة المفاوضات الأخيرة في القاهرة، بعد جهود الوسطاء في مصر وقطر وأميركا، مُشيرة إلى أن "الموقف الإسرائيلي لا يزال مُتعنّتاً، ولم يَسْتجب لمَطالب الشعب الفلسطيني ومقاومته"، مؤكّدة أنها حريصة على التوصل إلى اتفاق يضع حداً للعدوان الإسرائيلي على غزة. كما كشفت "حماس"، في بيان، أن قيادة الحركة تَدْرس المُقترح المُقدّم "بكلّ مسؤولية وطنية، وستُبْلغ الوسطاء بردّها حال الانتهاء من ذلك."

ولا يَتضمّن المُقترح "المُطوّر أميركياً" ضمانات واضحة، بحسب ما كشفه مصدر قيادي في حركة حماس؛ إلّا أنّ مصدراً مصرياً لَفَت إلى أن الجانب الأميركي "يدْفع لتَمْرير الموافقة على المُقترح، على أمَل حدوث حَلْحَلة في المشهد السياسي الإسرائيلي تقود لتغييرات تُسهم خلال فترة الهدنة في تسوية جديدة والانتقال لمرحلة (اليوم التالي)"، مُضيفاً أنّ "هذا التصوّر تَعتبره حركة حماس رهاناً لا يُمكن التعويل عليه".

في غضون ذلك، عَبّر رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، عن مُعارضته للمقترح الأميركي بشأن هدنة مؤقّتة، بحسب ما قاله موقع صحيفة يديعوت أحرونوت. وقال نتنياهو، في فيديو عَمّمه مكتبه مساء 8 نيسان الحالي: "تَلقّيت تقريراً مُفصّلاً حول المحادثات في القاهرة. نحن نعمل طوال الوقت لتحقيق أهدافنا، وعلى رأسها تحرير جميع مُخْتطفينا وتحقيق النصر المُطلق على "حماس". هذا النصر

يَتطلّب الدخول إلى رفح والقضاء على كتائب الإرهاب (على حدّ وصفه) هناك. هذا سيَحْدث؛ وهناك موعد (لذلك)".

هذا، وتُطالب حركة حماس بإنهاء الهجوم العسكري الإسرائيلي، وانسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، والسماح للفلسطينيين النازحين بالعودة إلى ديارهم.

قراءة في الانسحابات الإسرائيلية من مناطق مختلفة من القطاع

عملياً، ووفقاً للرؤية الأمريكية، فإنّ قَوْل الناطق بلسان مجلس الأمن القومي الأميركي، جون كيربي، إن إسرائيل فَعَلت ما كان مُنتظراً منها، وهي تسير نحو وقف إطلاق النار في غزة، فإن هذا يُعبّر بصدقٍ عن التفسير الأميركي لخروج الفرقة الأخيرة من الجيش الإسرائيلي من القطاع.

من المُمكن أن الولايات المتحدة تشعر بالرضا عن الخطوة الإسرائيلية؛ وربما ستبدأ في اعتقاد أن الضغط على "إسرائيل" بدأ يُعطي ثماره. لكن، من جهة أُخرى، واستناداً إلى قيادات عسكرية صهيونية، وفي لبنان، وخصوصاً في أوساط حزب الله، فَهُم شبه واثقين من أنها مُناورة تضليلية، وأن الإبقاء على قوات رمزية فقط في غزة يَهْدف إلى نَشْر الجيش بقوّات كبيرة في الشمال استعداداً لهجوم واسع النطاق في جنوب لبنان، وذلك من أجل إعادة سكّان شمال "إسرائيل" إلى منازلهم ومستوطناتهم.

على المقلب الآخر، يُفسّر الإيرانيون الخطوة الإسرائيلية بأنها تَهْدف إلى تركيز الجهد الأساسي في الحرب ضد إيران، في حال حدوث عملية إيرانية مؤلمة ضدّ "إسرائيل"، بحيث تضطرّ هذه الأخيرة إلى التفكير في عملية أُخرى من أجل المُحافظة على قُدرتها على الردع. أمّا في "حماس"، فيُمكن أن يُفسّروا إخراج الجزء الأكبر من قوّات الجيش من القطاع بأنه يعود إلى الموقف الصامد لزعماء الحركة، ورَفْضِهِم الموافقة على صفقة التبادل، كما تريد "إسرائيل" منذ وقت طويل؛ وهو يُعبّر عن عدم قدرة "إسرائيل" على تحقيق أهداف الحرب.

وما حقيقة التفسير الإسرائيلي لتلك الانسحابات؟

وفْق المنطق العسكري الصهيوني، وحدها "إسرائيل" هي التي تَعْرف أنّ المقصود هنا هو عملية تكتيكية، الغرض في جزء منها إراحة القوّات، وفي الجزء الآخر الاستعداد من جديد لشنّ عملية واسعة النطاق في رفح. وإذ يعتبر الخبراء العسكريون الصهاينة والغربيّون أنّ الخطوة التي اتّخذها الجيش، بإيعاز من المستوى السياسي، تبدو مُحيّرة بعض الشيء، وهي تُضاف إلى عدد من الخطوات المُحيّرة الأُخرى التي اتُخِذت مؤخّراً. وقد كان من المُفترض أن تُشير خطوة كهذه إلى هدنة مُمكنة، سواء كانت قصيرة أم طويلة، وتَترافق مع تَبادُل أسرى فلسطينيين في مقابل مخطوفين إسرائيليين، كما اقترح الأميركيّون والمصريّون والقطريّون.

لكنّ الجيش الإسرائيلي قَرّر الانسحاب من القطاع قبل إنهاء عملياته، وبينما أغلبية المخطوفين موجودة في أنفاق "حماس"، ولا نَعْرف متى سيُطلَق سراحهم.

في جميع الأحوال، فإن الجيش فَقَدَ زخمه، ويبدو أنه تَخلّى عن عملية واسعة النطاق لإنهاء الحرب بطلبٍ من الولايات المتحدة؛ وإلاّ، فلماذا قَطَع الاتصال بخان يونس ورفح في هذه المرحلة، وتَخلّى عن 4–6 كتائب من "المُخرّبين" (4 في رفح و2 في مُخيّمات اللجوء) لا تزال قائمة وفاعلة؟ وهو الأمْر الذي يُمكن أن يُشكّل نواة تَضْمن ترميم قدرة الحركة في المستقبل. فأين المَنْطق في هذا؟

ويضيف هؤلاء الخبراء: إذا كانت التقارير التي تَحدّثت عن انتشار قريب لقوّة شرطة عربية دولية في القطاع صحيحة، فإنّ الخروج المُتسرّع للجيش يَطْرح أسئلة كبيرة جداً؛ فعلى سبيل المثال: كيف سيتمكّن الجيش الإسرائيلي من تدفيع "رأس الأفعى" "حماس" الثمن عندما تَختبئ وراء ظَهْر رجال الشرطة من مصر والأردن، الذين من الممكن لأيّ ضرر يَلْحق بهم أن يُعرّض علاقات السلام معهما للخطر؟ ومَن يَضْمن أن تقبل قوّة دولية بأن تَتَحرّك إسرائيل في القطاع؟

زِدْ على ذلك، تسير معلومات جيش الاحتلال إلى أنه بعد مرور أربعة أيّام على الانسحاب من منطقة خانيونس، ومع عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى منازلهم المُدمّرة، وصل عناصر من حركة حماس

إلى المنطقة وبدأوا بتنظيم صفوفهم؛ وأوضحت الصحيفة أن عناصر الحركة حريصون على التنكّر بشكل دائم وعدم التحرّك في مجموعات.

وكشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن جيش الاحتلال يَجِد صعوبة في تحديد ومهاجمة عناصر "حماس" الذين لا يزالون يَنْشطون في مناطق مختلفة. ويُقدّر قادة الاحتلال، بحسب الصحيفة، أن الحركة ستُعيد تنظيم صفوفها خلال الأيام المُقبلة بشكل مُكثّف في منطقة خانيونس؛ وهو ما يثير تَخوّف قادة جيش الاحتلال.

وبعد مرور ستة أشهر على حرب الإبادة التي تَشنّها "إسرائيل" على قطاع غزة، انْسحبت الفرقة 98 في جيش الاحتلال من خانيونس. وذكرت وسائل إعلام عِبرية أن الفرقة الوحيدة التي بَقِيت في قطاع غزة هي الفرقة 162؛ إضافة إلى لواء "ناحال"، على الطريق الذي يَقْسم القطاع إلى قسمين، وتمنع "إسرائيل" من خلاله أيضاً عودة سكّان غزة من الجنوب إلى الشمال.

وقد أعاد الجيش الإسرائيلي تنظيم صفوفه من جديد، من خلال نَشْر قواته حول القطاع، بعد إنشائه منطقة أمنيّة عازلة جديدة في الأشهر الأخيرة، أو ما يُسمّى بالشريط الأمني، على حساب أراضي القطاع التي احتلّها. من جهتها، أفادت القناة الإسرائيلية "12"، عبْر موقعها الإلكتروني، بأنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي استكْمل العملية العسكرية في خانيونس في هذه المرحلة من المناورة البريّة؛ كما استكْمل الجنود خروجهم من هناك، فيما بقيت قوّات من أربعة ألوية مختلفة عند ممر "نيتسانيم" في شمال القطاع، في منطقة بيت حانون، مُضيفةً أن جيش الاحتلال سيَعْتمد في المرحلة المقبلة على القيام بعمليات مُداهمة لمناطق مختلفة داخل القطاع، بناءً على معلومات استخبارية.

وعلى أي حال، يُمثّل انسحاب القوات الإسرائيلية من خانيونس إشارة إلى نهاية مرحلة رئيسية في الحرب الإسرائيلية، بحسب التحليلات. وكانت "إسرائيل" قد بَرّرت هجومها على خانيونس بأنّها معقل رئيسي لحركة حماس، وهي الحجّة التي تستخدمها كلّما رَغبت في القضاء على منطقة أو مستشفى أو مرْفق تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

الخلاصة:

إنّ الوضع الحالي في غزة، يُفسّر في رأي خبراء في العالم العربي، بأنّ "إسرائيل" خسرت ردعها، وأن الانسحاب المتسرّع من غزة هو استمرار مُباشر "للإخفاقات العسكرية لإسرائيل في القطاع."

فتقديرات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تُشير إلى أنّ حَسْم الحرب والقضاء على "حماس" سيستغرقان حتى عام 2026 أو 2027. ويسود الغضب داخل المجتمع الإسرائيلي من عدم وجود خطة واضحة عند الحكومة الإسرائيلية، فيما تَتصاعد التحذيرات الدولية من أن إطالة أمد الحرب أكثر ستُفاقم الأزمة الإنسانية في القطاع المُحاصَر.